## (التأمين البحري وذاتية نظامه القانوني)

**تقديم لبحث الطالب بن غانم علي**
لنيل الماجستير في المسؤولية والعقود

ناقش الطالب بن غانم علي بحثا بعنوان «التأمين البحري وذاتية نظامه القانوني» في شهر جوان من هذه السنة بمعهد الحقوق والعلوم الإدارية ببن عكنون، ونال به الماجستير في المسؤولية والعقود بدرجة مشرف جدا. وقد تشكلت لجنة المناقشة من الأستاذة المشرفة الدكتورة محمدي فريدة مقررة، وكاتب هذه السطور عضوا، وبرئاسة الأستاذ الدكتور زروطي الطيب.

وبعد قراءتي للبحث ومراجعته مراجعة الناقد الباحث عن الزلل والهفوات التي يمكن أن تصدر عن كل باحث في ميدان القانون، وجدت في البحث عملا أكاديميا يخلو من كل الشوائب التي تؤثر في جوهره، ويستحق التقديم لجمهور الطلبة والمختصين في ميدان التأمين للإستعانة به، سواء في الدراسات المعمقة أو في حياتهم المهنية، لذلك رأيت أن أعرّف هذا البحث للقارئ الكريم بشكل مختصر من حيث شكله ومضمونه.

## من حيث الشكل

أن البحث مقسم إلى بابين، تناول الطالب في الباب الأول: فكرة التأمين البحري وأهمية تحديدها، وفي الثاني حاول - وقد وفق إلى حد بعيد - أن يؤصل خصائص التأمين والعناصر المكونة له وبيان تطورها في مجال الفقه والقضاء. كما مهد لهذه الدراسة بمقدمة بين فيها أهمية الموضوع والخطة التي اتبعها في بحثه، ثم ختمه بأقتراحاته وآرائه على ضوء النتائج التي توصل إليها. وقد إتبع الطالب في ذلك منهجا واضحا، حيث قسم الأبواب إلى فصول، والفصول إلى مباحث، والمباحث إلى مطالب. ويلاحظ أن الطالب قد أظهر قدرته العلمية في مجال إستخدام القواعد الفنية المتعارف عليها في إعداد البحوث الأكاديمية، إذ استغل الهوامش لإثبات المراجع بطريقة واضحة والتعليق على بعض المسائل التي يرى أنها تخرج عن المتن. كما ميز في إحالته على المراجع بين المقتطعات المأخوذة بدون تصرف وبين الأفكار المتصرف فيها من طرف الطالب من حيث التركيب اللغوي. وبذلك جاء البحث، في رأينا متكاملا ومتناسقا في شكله مع الموضوع.

## من حيث الموضوع

يبدو أن الطالب قد فهم الموضوع الذي تناوله «التأمين البحري وذاتية نظامه القانوني»، وأنه بذل فيه جهدا معتبرا، من حيث محاولته إبراز الأنظمة القانونية التي ينفرد بها التأمين البحري والتي ليس لها نظير في التأمينات الأخرى، وإن وجدت فإنها تختلف كثيرا عنها، مثل نظام التخلي ونظام الخسائر المشتركة، وما إلى ذلك من الأنظمة الأخرى. وقد صاحبت الطالب فكرة ذاتية النظام القانوني الذي يحكم التأمين البحري منذ بداية البحث إلى نهايته، حيث ظهرت سيطرته

على الموضوع في إرجاع الأنظمة القانونية التي يتميز بها التأمين البحري إلى أصلها التاريخي والبحث عن جذورها، وبيان المبررات التي جعلتها خاصية من خصائص التأمين البحري إلى يومنا هذا، مع تحليل هذه الأنظمة وفقا لآراء الفقه والقضاء مبديا رأيه فيما يراه صائبا وما يراه جانب الصواب. وبفضل المنهج المتبع في كتابة البحث، عن طريق إستقراء العموم للنفاذ إلى الخصوص، استطاع الطالب أن يقدم بحثا يجمع بين الناحية العملية والفنية للتأمين البحري وبين الجانب القانوني كما نظمته مختلف التشريعات، ويتضمن قدرا كبيرا من العمل الأصلي للطالب، مما يجعله - في رأينا - إضافة جديدة للمكتبة الجزائرية يمكن الإعتماد عليه في أبحاث أخرى معمقة.

بن عكنون في 1997/07/24

**ملزي عبد الرحمن مكلف بالدروس**

بمعهد الحقوق والعلوم الإدارية

- بن عكنون -